رؤساء المجالس البلدية: تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون البلديات تعزز كفاءة العمل البلدي وتواكب متطلبات التنمية

أكد رؤساء المجالس البلدية أن القرار رقم (30) لسنة 2026 الصادر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البلديات، يشكل خطوة مهمة في تطوير منظومة العمل البلدي، ويجسد الدعم المتواصل الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، والحرص على تحديث منظومته التشريعية والتنظيمية بما يواكب متطلبات التنمية.

○ صالح طرادة.

○ عبدالعزيز النعار.

○ د. سيد شبر الوداعي.

وأضاف رؤساء المجالس البلدية أن التعديلات الجديدة تضمنت تحديث آليات عمل المجالس ولجانها، وتعزيز التكامل فيما بينها، واستحداث تنظيم أكثر شمولاً للسكن الجماعي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء البلدي، ويواكب التطورات العمرانية والتنموية التي تشهدها مملكة البحرين.

وأشاد المهندس صالح طاهر طرادة رئيس مجلس أمانة العاصمة بما تضمنه القرار من تعديلات تتعلق بتنظيم أعمال المجالس البلدية، مؤكداً أن استحداث اللجنة العامة الدائمة برئاسة رئيس المجلس وعضوية نائب الرئيس ورؤساء اللجان المتخصصة يسهم في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، من خلال إعداد جداول الأعمال بصورة أكثر فاعلية، ودراسة الموضوعات قبل عرضها على المجلس، بما يدعم كفاءة اتخاذ القرار.

وأضاف أن ما نص عليه القرار بشأن الفصل في الاختصاصات بين اللجان، وإمكانية تشكيل لجان مشتركة وعقد اجتماعات مشتركة بينها وفق ضوابط واضحة، يعزز التكامل في العمل البلدي، ويرتقي بجودة التوصيات والقرارات، كما يمنح المجالس البلدية دوراً أكبر في اقتراح الأنظمة الخاصة بالسكن الجماعي، بالتنسيق مع الجهات المختصة، بما يسهم في تطوير التشريعات ويضمن تنظيم هذا النوع من السكن وفق الاشتراطات والمعايير المعتمدة.

من جانبه، أكد عبدالعزيز أحمد النعار رئيس مجلس المحرق البلدي أن القرار يؤكد استمرار اهتمام الحكومة بتطوير التشريعات البلدية بما يواكب احتياجات المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن تنظيم السكن الجماعي يعد من أبرز الجوانب التي تناولتها التعديلات، لما يمثله هذا الملف من أهمية على المستويين البلدي والاجتماعي.

وأضاف أن إلزام ملاك العقارات باستيفاء الاشتراطات الصحية ومتطلبات الأمن والسلامة قبل استخدامها كسكن جماعي، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات للمساكن الجماعية، يعزز الرقابة البلدية، ويدعم التخطيط، ويمكن البلديات من متابعة هذه المساكن بصورة أكثر فاعلية، بما يواكب متطلبات التنمية ويحافظ على جودة البيئة العمرانية.

من جانبه، أشاد الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي رئيس المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية بالقرار، مؤكداً أنه يعكس حرص الحكومة على مواصلة تطوير منظومة العمل البلدي، ويدعم تمكين المجالس البلدية من أداء دورها الإداري والرقابي بكفاءة وفاعلية.

وأشار الوداعي إلى أن منح المجالس البلدية دوراً في اقتراح الأنظمة الخاصة بالسكن الجماعي، بالتنسيق مع الجهات المختصة، يرسخ مبدأ الشراكة في إعداد التشريعات البلدية، ويعزز دور المجالس في الإسهام بتطوير الأنظمة بما يتوافق مع احتياجات كل منطقة، ويحقق التوازن بين التنمية العمرانية والمحافظة على جودة الحياة.

من جهته، أكد عبدالله عبداللطيف رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الجنوبية أن القرار يعكس الحرص على مواصلة تطوير منظومة العمل البلدي، بما يعزز قدرة المجالس البلدية على أداء دورها التنموي والرقابي، ويرتقي بكفاءة العمل المؤسسي.

وأوضح أن استحداث اختصاص يتعلق بتقديم الخدمات المساندة للكشف عن أماكن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض، من خلال الرقابة على أماكن تجمع المياه والمستنقعات بالتنسيق مع الجهات المختصة، يمثل إضافة مهمة تدعم الجهود الوقائية، وتسهم في المحافظة على الصحة العامة والبيئة، مؤكداً أن مجمل التعديلات تعزز كفاءة الأداء البلدي وتواكب متطلبات التنمية.

○ عبدالله عبداللطيف.

الرأي الثالث

وقفة مع مبالغات «بعض» المستشفيات الخاصة

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

الطب مهنة إنسانية قبل أن تكون تجارية، والقسم الذي يؤديه الطبيب هو قسم لحماية الإنسان وعلاجه، لا لإثقال كاهله.. ولكن ما نشهده اليوم في «بعض» المستشفيات الخاصة يستدعي وقفة جادة ومراجعة مسؤولة.

تتزايد شكاوى المواطنين والمقيمين من المبالغة في الفحوصات والإجراءات الطبية، وتصل ذروتها عندما يعلم المستشفى أن المريض لديه «تأمين صحي».. فجأة تتحول زيارة بسيطة إلى سلسلة لا تنتهي من التحاليل والأشعة والمراجعات، حتى لو كان التشخيص واضحاً والعلاج بسيطاً.

الأخطر من ذلك، هو حالات التنويم.. أعرف حالات تم تنويم أصحابها في المستشفى عدة أيام، مع أن الحالة لا تقتضي ذلك طبياً. والهدف: زيادة الفاتورة.. والنتيجة: إرهاق المريض، وتعطيل سرير كان يمكن أن ينقذ حالة حرجة، وتحميل شركات التأمين ونظام الصحة أعباءً لا داعي لها.

المتضرر الأكبر هو المواطن، خاصة من لا يملك تأميناً صحياً. يدخل المستشفى لحالة بسيطة ويخرج بفاتورة خيالية بسبب «باقة فحوصات شاملة»، لم يطلبها ولن يحتاج إليها.. حتى من لديه تأمين لا يسلم، فارتفاع كلفة التأمين سنوياً سببه المباشر هو هذه الممارسات.. وفي النهاية الكل يدفع: المواطن من جيبه، والدولة من دعمها، وشركات التأمين من أقساطها.. ناهيك عن كثرة المراجعات غير المبررة، وتكرار الأدوية، وتشخيص واحد من 3 أطباء مختلفين.. الهدف ليس العلاج، الهدف هو «تدوير» المريض داخل النظام لتحقيق أكبر عائد مالي.

هنا يأتي دور الجهات الرقابية والمهنية لحماية قدسية المهنة وحق المريض.. إلى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» نقترح وضع بروتوكول علاجي موحد ومعتمد لكل حالة مرضية. بروتوكول يحدد: ما هي الفحوصات الأساسية المطلوبة؟ ومتى يكون التنويم ضرورياً؟ وكم عدد المراجعات المنطقية؟ كما نطالب بتفعيل نظام رقابة ذكي على فواتير المستشفيات الخاصة.. أي فاتورة تتجاوز المتوسط الطبيعي لحالة معينة يجب أن تخضع للمراجعة والتدقيق التلقائي، مع عقوبات رادعة على المخالف.

كما نتمنى من (جمعية المستشفيات الخاصة) توجيه الإدارات الطبية بعدم المبالغة، ذلك أن احترام مهنة الطب يبدأ من الداخل، والطبيب ليس موظف مبيعات، والمريض ليس «حالة ربحية».. ودعونا نتذكر القسم الطبي: «ألا أستخدم علمي في غير ما وضع له».. صحة الناس أمانة، وليست سلعة.

هذا الوضع ليس فريداً، وهناك دول واجهته ونجحت، ففي السعودية قامت هيئة التخصصات الصحية باعتماد «إرشادات سريرية وطنية» ملزمة، وأي مستشفى يخرج عنها بدون مبرر طبي موثق يتعرض للمساءلة.. وفي الإمارات فإن هيئة الصحة ربطت نظام الفوترة الإلكتروني مباشرة بالهيئة، وأي مطالبة تأمين مبالغ فيها يتم رفضها تلقائياً ويتم استدعاء المستشفى.. حتى في أمريكا هناك نظام «المراجعة الطبية» الذي يرفض دفع تكاليف التنويم أو الفحوصات التي لا تتطابق مع التشخيص.

كلمة أخيرة وحكمة قال أبقراط أبو الطب: «أولاً.. لا تضر»، وهذه هي القاعدة الذهبية.. الضرر لا يكون فقط بالعلاج الخاطئ، بل أيضاً بالعلاج الزائد عن الحاجة. نحن لا نعمم، هناك مستشفيات خاصة محترمة وكوادر طبية نرفع لها القبعة، ولكن «القلة المستغلة» تسيء للجميع وتضرب الثقة.. الهدف ليس محاربة القطاع الخاص، بل تنظيمه وحمايته.

فلنعمل جميعاً (نهرا، وجمعية المستشفيات الخاصة، والأطباء، والمواطن) على أن تبقى صحة الإنسان هي الهدف، لا الربح.. فالمواطن يستحق نظاماً صحياً عادلاً، لا فاتورة مرعبة.

رسالة ماجستير تؤكد فاعلية السياسات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين

حصلت الباحثة فاطمه عبدالله سعد الحويحي على درجة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة العلوم التطبيقية، بدرجة امتياز عن دراسة بحثية بعنوان «أثر فاعلية السياسات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين للفترة (2000–2025)»، أعدتها تحت أشراف د. أسامة علي زين العابدين.

وخلصت رسالة الماجستير الى أن التنمية في مفهومها الحديث لم تعد ترتبط فقط بزيادة معدلات النمو الاقتصادي أو التوسع في الإنفاق والمشروعات، وإنما أصبحت ترتكز على قدرة الدولة على بناء بيئة مستقرة تضمن استمرارية التنمية وتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل.

وتناولت الرسالة رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، وأهداف التنمية المستدامة، وواقع السياسات الحكومية، كما بحثت المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والتنمية البشرية والابتكار في إطار التنمية المستدامة.

وأكدت الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة يرتبط بمنظومة حكومية تعمل بصورة متناسقة تجمع بين كفاءة الإدارة وفعالية التخطيط والاستجابة للمتغيرات وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

واشارت الرسالة الى أن نجاح الخطط التنموية يرتبط بتكامل السياسات العامة مع متطلبات الاستدامة والحوكمة والابتكار، وصولًا إلى تحقيق تنمية أكثر استقرارًا واستدامة.

وأكدت أن فاعلية السياسات الحكومية تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال نجاح برامج الإصلاح المالي، وتعزيز ثقة المستثمرين، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب قدرة الحكومة على تطوير الخدمات العامة والبنية التحتية والاستجابة للأزمات، وجعل السياسات الحكومية خط الدفاع الأول في مواجهة المتغيرات والتحديات الإقليمية.

كما بينت الدراسة أن التحول البنيوي في فلسفة السياسة العامة أصبح أحد المرتكزات الأساسية لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، بعدما انتقلت الدولة من نموذج يعتمد على إدارة الموارد النفطية إلى نموذج يقوم على التنافسية والاستدامة والشراكة مع القطاع الخاص، وهو ما انعكس في تطوير التشريعات والأنظمة، وتحول دور الحكومة من مشغل إلى منظم ومراقب، بما ينسجم مع مستهدفات الرؤية الاقتصادية.

وأوصت الدراسة ببناء نموذج بحريني للتنمية المستدامة، يستوعب خصوصية المجتمع البحريني، ويمتاز بالمرونة الاقتصادية، الانفتاح الإقليمي والدولي، الاقتصاد المعرفي، الحوكمة الذكية والتنمية البشرية المستدامة، وتعزيز الشمول الرقمي من خلال تبسيط التطبيقات الحكومية، ودعم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير برامج محو الأمية الرقمية، وتطوير رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب.

كما اوصت بتطوير المهارات الرقمية، والابتكار والبحث العلمي، وتأهيل الشباب وفقا لاحتياجات سوق العمل، وتوسيع وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، ونشر ثقافة الاستدامة في المجتمع، من خلال تعزيز الوعي البيئي، وإدماج مفاهيم الاستدامة في التعليم.

البلديات تدرس وضع ملصقات إرشادية على حاويات القمامة

كتب: محمد القصاص

أكد وكيل وزارة شؤون البلديات والزراعة الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة أن مقترح مجلس بلدي الشمالية بشأن وضع ملصقات إرشادية على جميع حاويات القمامة لا يزال قيد الدراسة من قبل الإدارات المختصة، بالتنسيق مع شركة النظافة، لبحث الجوانب الفنية والتنفيذية، والتصاميم المعتمدة، وآلية التطبيق.

وأوضح أن الدراسة تهدف إلى اختيار الآلية الأنسب لتنفيذ المقترح، بما يحقق الأهداف المرجوة، ويضمن توحيد الهوية البصرية والمحتوى التوعوي للملصقات في جميع محافظات المملكة، مشيراً إلى أنه سيتم موافاة مجلس بلدي الشمالية بنتائج الدراسة فور الانتهاء منها.

جاء ذلك رداً على توصية رفعها مجلس بلدي الشمالية بشأن المقترح الذي تقدم به العضو البلدي عبدالله عبدالحميد عاشور، الهادف إلى تزويد جميع حاويات القمامة بملصقات إرشادية تسهم في تعزيز الوعي المجتمعي وتشجيع الاستخدام السليم للحاويات.

ويقضي المقترح بوضع ملصقات توعوية وإرشادية على حاويات القمامة في مختلف مناطق المملكة، تتضمن رسائل واضحة للمستخدمين، من أبرزها التحذير من إلقاء أكياس النفايات خارج الحاويات، والتنبيه إلى عدم تحريكها أو تغيير مواقعها، إلى جانب التوعية بالغرامات المترتبة على إطعام الحيوانات والطيور في محيطها.

وأشار مقدم المقترح إلى أن الفكرة تنطلق من الحرص على تعزيز النظافة العامة والحفاظ على المظهر الحضاري للمناطق، من خلال رفع مستوى الوعي لدى الأهالي والحد من السلوكيات السلبية المرتبطة بالتعامل مع حاويات القمامة.

وأضاف أن المقترح يستهدف الحد من انتشار النفايات العشوائية، وتقليل تكاثر الحيوانات السائبة والقوارض والحشرات، والمحافظة على النظافة العامة، فضلاً عن دعم جهود البلديات في تنظيم أعمال النظافة، ورفع مستوى الالتزام بالاشتراطات الخاصة بالتخلص السليم من النفايات.

تكريم أكاديمية بحرينية في مؤتمر الذكاء الاصطناعي بسلطنة عمان

د. فاطمة ناصر العالي تقدم بحثا حول توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز استدامة السياحة البيئية

شاركت الدكتورة فاطمة ناصر العالي في أعمال المؤتمر الدولي الثالث عشر للذكاء الاصطناعي في تعزيز التعاون بين العلوم الإنسانية والتطبيقية، الذي عُقد يومي 6 و7 يوليو 2026 بمدينة مسقط في سلطنة عُمان، برعاية جامعة محمدية بانغكا بليتونغ (Muhammadiyah University of Bangka Be-litung – UNMUH BABEL) بجمهورية إندونيسيا، بتنظيم مؤسسة سكولار للمؤتمرات، وبمشاركة نخبة من الباحثين والأكاديميين من مختلف دول العالم. وتُعد هذه المشاركة الثانية للدكتورة العالي في مؤتمر علمي تنظمه الجامعة، بما يعكس استمرار التعاون الأكاديمي والبحثي وتعزيز الشراكات العلمية الدولية.

وقدمت الدكتورة العالي بحثًا علميًا بعنوان «الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز استدامة السياحة البيئية في المحميات الطبيعية ودوره في الحفاظ على التنوع البيولوجي بمملكة البحرين»، تناول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم إدارة المحميات الطبيعية وتعزيز استدامة السياحة البيئية، بما يسهم في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

وركزت الدراسة على التعرف إلى الخصائص البيئية والسياحية للمحميات الطبيعية في مملكة البحرين، وتحليل واقع التنوع البيولوجي وأهميته في دعم السياحة البيئية المستدامة، إلى جانب استعراض دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الرصد البيئي، وتحليل بيانات الزوار، والتنبؤ بالمخاطر البيئية، بما يعزز كفاءة إدارة المحميات الطبيعية.

وأشارت نتائج البحث إلى أن المحميات الطبيعية في مملكة البحرين، ومنها محمية محمد بن زايد وجزر حوار، تمثل ركيزة بيئية وسياحية مهمة، إلا أنها تواجه تحديات بيئية متزايدة تتطلب تبني حلول تقنية مبتكرة. كما أوضحت الدراسة أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا تزال محدودة، الأمر الذي يستدعي تعزيز التكامل المؤسسي والاستثمار في التقنيات الحديثة. وبيّنت النتائج كذلك أن توظيف الذكاء الاصطناعي يسهم في رفع كفاءة المتابعة البيئية، وتحسين القدرة على اتخاذ القرار، وتقليل المخاطر المحتملة على النظم البيئية الحساسة، إلى جانب دعم جهود التخطيط السياحي المستدام.

وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن خطط إدارة المحميات الطبيعية، وتطوير أنظمة ذكية للرصد البيئي ومتابعة التنوع البيولوجي، وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي البيئي، وتعزيز التعاون بين الجهات البيئية والسياحية والجامعات، وبناء شراكات مع الشركات التكنولوجية لتطوير حلول ذكية تسهم في حماية التنوع البيولوجي وتحقيق الاستدامة السياحية في مملكة البحرين. كما أوصى البحث بضرورة إنشاء قواعد بيانات بيئية متكاملة تدعم التحليل الذكي للمعلومات، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة في التنبؤ المبكر بالمخاطر البيئية، وتفعيل البرامج التوعوية التي تربط بين الابتكار التكنولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتأتي هذه المشاركة العلمية الدولية، وما صاحبها من تكريم، امتدادًا للحضور الأكاديمي والبحثي للدكتورة فاطمة ناصر العالي، كما تُعد المشاركة الثانية لها بالتعاون مع جامعة محمدية بانغكا بليتونغ بجمهورية إندونيسيا، بما يعكس متانة التعاون العلمي وتبادل الخبرات البحثية بين الجانبين. وتؤكد هذه المشاركة أهمية توظيف البحث العلمي والذكاء الاصطناعي في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار في قطاعي البيئة والسياحة، بما ينسجم مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ويواكب التوجهات العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال توظيف التقنيات الحديثة لحماية البيئة، وصون التنوع البيولوجي، وتعزيز استدامة السياحة البيئية، بما يسهم في ترسيخ مكانة مملكة البحرين بوصفها نموذجًا إقليميًا داعمًا للبحث العلمي والابتكار والتنمية المستدامة. كما تُعد هذه المشاركة من أهم أهدافها الترويج السياحي لمملكة البحرين، وعرض مثل هذه المشاركات أمام نخبة من الباحثين من مختلف الدول لإبراز ما تملكه البحرين من مقومات وإمكانات سياحية وعلمية.

وفي ختام المؤتمر، كُرِّمت الدكتورة فاطمة ناصر العالي تقديرًا لمشاركتها العلمية المتميزة وإسهاماتها البحثية، كما كُرِّمت كذلك للمرة الثانية من قبل رئيس جامعة المحمدية «بانغكا بليتونغ» تقديرًا لمساهمتها في اللجنة التحضيرية لأعمال المؤتمر، حيث تسلمت شهادة التكريم من الأستاذ الدكتور داود بن سالم الحمداني، عميد مركز الدراسات العليا بجامعة صحار في سلطنة عُمان، وذلك تقديرًا لدورها في إثراء أعمال المؤتمر وتعزيز الحراك العلمي والبحثي.